التغييرات السياسية في المنطقة العربية وتأثيرها على الساحة العراقية

م.م علاء عبد الرزاق

جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية

التغييرات السياسية في المنطقة العربية وتأثيرها على الساحة العراقية

المدرس المساعد علاء عبد الرزاق

تدريسي علوم سياسية – جامعة بغداد

الملخص

جاءت التغييرات أو التحولات السياسية في المنطقة العربية على خلفية واقع الحراك الشعبي والاحتجاجات الجماهيرية التي شهدتها المنطقة العربية منذ عام (٢٠١١) لتكون ايذانا بافول نظم الشمولية دكتاتورية وبروز نظم ديموقراطية ؛ ليشهد العالم تحولات هيكلية في بنيته السياسة والاقتصادية والثقافية والهوياتية، بيد ان الخطوة الأولى لهذه التحولات السياسية كانت العراق عبر الاحاطة بالنظام السياسي العراقي الاسبق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ ، لقد كانت سلسلة العلاقات التفاعلية لواقع التحولات السياسية في العراق عام ٢٠٠٣ وواقع التحولات السياسية في المنطقة العربية بعد ٢٠١١ مخرجات سلبية كانت أشد وطأة على العراق وأمنه المجتمعي والقومي وانعكست سلباً على الوحدة الوطنية وواقع التشظي الهوياتي فضلا عن ظاهرة الارهاب و الارهاب الدولي .

كلمات مفتاحية

التحولات السياسية – الحراك الشعبي – الازمة – ازمة الهوية – الديموقراطية التوافقية .

Political Change in the Arab Regain and Their Impact on the Iraqi Arena

Assistant Teacher Alaa Abd AL-Razzaq
Political Science Teacher – Bagdad University

Abstract

The changes or political transformations in the Arab region came against the backdrop of the reality of the popular activism and mass protests that have taken place in the Arab region since 2011, to be launched by the extinction of dictatorial totalitarian regimes. The world will experience structural changes in its political, economic, cultural and identity structure. However, the first step of these political shifts was Iraq by taking note of Iraq's previous political system on 9 April 2003. The series of interactive relations with the realities of the political transformations in Iraq in 2003 and of the political transformations in the Arab region after 2011 were the most negative outcomes on Iraq and its social and national security, and reflected negatively on the national unity and the reality of fragmentation of identities in addition to the phenomenon terrorism and international terrorism.

Key words

Political Transformations Popular activism Crisis Identity Crisis - - - Consensual Democracy

المقدمة

اندلعت في معظم العواصم العربية موجة من الاحتجاجات والتظاهرات التي اريد منها التنديد باستئثار فئة محدودة من النخب الحاكمة بمصادر القوة والتأثير والتمرس في السلطة والانتفاع من مزاياها لعقود طويلة وكانت باكورة هذه التظاهرات قد بدأت في تونس والتي سرعان ما اطيح بحكم رئيسها زين العابدين بن علي (١٩٨٧-٢٠١١) ومن ثم انتقلت الى مصر والجزائر والبحرين وعُمان وسوريا واليمن وليبيا . ولقد تركت مثل هذه التظاهرات جملة من النتائج على الواقع العراقي والذي شهد تغييرات دراماتيكية بعد الإطاحة بنظام صدام حسين الشمولي في نيسان ٢٠٠٣ وبدأت معها سلسلة من الاستحقاقات السياسية كان من بداياتها كتابة دستور دائم للدولة العراقية ومن ثم طرحه للاستفتاء والشروع بعملية انتخاب حكومة تستند الى قاعدة برلمانية عريضة . وعلى الرغم من الآمال التي عقدتها قطاعات كبيرة من المجتمع العراقي على التحول السياسي الذي رغب الكثيرون في أن يكون فاصلا بين عهد وعهود من الاستئثار بالسلطة وغبن الحقوق وفشل اي برنامج تنموي اقتصادي واجتماعي، الا ان النتائج على ارض الواقع كانت مخيبة للآمال .

ولعل أبرز ما يعانيه النظام السياسي العراقي الجديد هو قضية الامن وقضية بناء الوحدة الوطنية وقضية القضاء على الفساد الاداري والمالي وايجاد قاعدة من الخدمات التي تعم أكبر قطاع ممكن من المجتمع .

ولكي نتعرف على أهم التأثيرات التي تركتها الاحتجاجات العربية على الواقع العراقي وجب علينا ان نتعرف اولا على موقف الشارع السياسي العربي من عملية التغيير السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ .

اذ تميز هذه الموقف بقدر كبير من السلبية والتشاؤم والدعم الموجه لفئة معينة داخل المجتمع العراقي تم الترويج على ان مصالحها السياسية والاقتصادية ومركزها الاجتماعي قد انهار كليا بعد الاطاحة بنظام صدام حسين . لذا تراوحت المواقف من التغييرات السياسية في العراق بين دعم الارهاب المسلح او عدم الاعتراف بشرعية ما نتج عن العملية السياسية من كتابة للدستور او الاعداد لانتخابات نيابية .

تصنفت التحركات السياسية العربية لأنها جاءت على شكل حركات شبابية فكانت طلائع الاحتجاجات من الشباب الذين تتراوح اعمار معظمهم بين العقد الثالث والرابع من العمر وكذلك ثورات لعبت فيها تكنولوجيا المعلومات الحديثة دورا بارزا ومؤثرا . ونستطيع ان نلخص جملة من التأثيرات التي تركتها التغييرات السياسية في المنطقة على الواقع العراقي:

١. اشغال الاعلام العربي بقضية التظاهرات العربية بدلا من التركيز على تأجيج الشارع العراقي
٢. انشغال نسبة كبيرة من الشباب العربي بقضايا الاصلاح السياسي والاجتماعي في بلدانهم بدلا من محاولة التغيير من خلال الساحة العراقية، وبالتالي عدم رفد الحواضن الارهابية بسيل جديد من المتطوعين الذي يخوضون معاركهم في العراق .

أشرت التغييرات القدرة على إحداث تغييرات شاملة في طبيعة النظام السياسي بدون اللجوء الى القوة العسكرية وبدون الحاجة الى انقلابات عسكرية وتصفيات دموية، ومن ثم خابت بعض المراهنات التي تحاول العودة بالعراق القهقرى، كما دلت على رفض نسبة كبيرة من العرب لمنطق التطرف الديني والقومي فكانت الوسطية هي السمة الغالبة على شعارات هذه الثورات الجماهيرية ولم تكن هنالك اي استجابة لدعوات تنظيم القاعدة او الترويج لشعاراته . وبالتالي حصلت ما يشبه الادانة لمنطق التطرف وهو ما يمكن ان يصب في صالح العملية السياسية في العراق .

٣. ركزت هذه التظاهرات والاحتجاجات وادانت التلازم بين المسك بمقاليد السلطة وعملية الاثراء غير المشروع الملازم للنخب الحاكمة التي استحوذت على مقاليد الحكم في بلدانها وحصرت فئة المنتفعين بمزايا ومكاسب السلطة ب(شلل) من المقربين للنظام من الاصهار والابناء، وهو مؤشر ومنبه على القيادة السياسية العراقية الجديدة بضرورة التخلي عن اي رغبة في استغلال النفوذ ولاسيما ان اي حسابات مصرفية في الخارج سوف تغدو معروفة بالنسبة لأجهزة الاعلام العربي والعالمي فضلا عن الاعلام العراقي .

٤. لم يعد هنالك تقديس للحاكم الفرد وبدا ان التراث الذي وضعته الدولة الاموية متداعيا بشكل كبير فالتوريث وإمكان تحول الجمهوريات الى نظم ملكية بدون مسمى الملكية قد انتهى الى غير رجعة، كما اكدت الاحتجاجات العربية على ضرورة التمسك بمبدأ الانتقال السلمي للسلطة كطابع مُميز للنظم السياسية العربية التي يفترض ان تعيش في عصر من التحديث السياسي.

٥. نهاية عهود بيع الاحلام والمشاريع المؤجلة والأيدولوجيات الثورية فلقد أشرت الاحتجاجات حاجة الشارع العربي الى اصلاح حقيقي جذري ينهي المآسي التي ترافقت مع سقوط التجارب التنموية الفاشلة والاخفاق في تطبيق سياسات الانفتاح الاقتصادي والخصخصة خلال نهاية عقد السبعينات والثمانينات والتسعينات من القرن الماضي.

٦. شهدت الثورات العربية حالة من تدعيم الوحدة الوطنية والتلاحم الاجتماعي وضعف الاداء الذي قدمته الاحزاب السياسية حتى الأحزاب العريقة منها في الممارسة السياسية، وهو ما يمكن ان يؤشر بالنسبة للأحزاب السياسية العراقية أيضا.

٧. لن يغدو العراق بعد هذه التغييرات السياسية التي طالت وسوف تطول معظم الانظمة العربية الرسمية ساحة لتصفية النزاعات او دولة تخوض حربا بالوكالة.

٨. ادت هذه الثورات الى فشل المشروع القومي بأدواته وأيدولوجياته التي عفا عليها الزمن.

لم تعد هنالك بفضل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء أي مجال لإخفاء حقائق تتعلق بصياغة القرار أو عملية الاستحواذ على السلطة أو البقاء فيها لمدد طويلة بحجج وذرائع شتى

إن هنالك في واقع الامر جملة من النقاط التي يمكن للتجربة السياسية العراقية ان تستثمر معها حالة الغليان العربي لصالح التجربة السياسية الجديدة، ولابد من التذكير اساسا ان ما تعانيه التجربة العراقية انما ينبع من غياب رؤية عراقية مشتركة وهوية جامعة تعلو على الهويات المذهبية والقومية والمناطقية. ولعل أهم ما يميز العلاقة بين هذه المكونات هو الخوف من العودة إلى الماضي عند بعض المكونات وتحديدا العنصر العربي الشيعي والكردي والخوف من الحاضر والمستقبل عند العرب السنة من استمرار هيمنة الشيعة والأكراد على الحكم الأمر الذي يعرض مصالحهم إلى الخطر وموقعهم إلى قدر من التهميش، وللتخلص من

العقد تين يفترض أن تكون هناك قاعدة هي قبول الاحتكام للصندوق الانتخابي مع نزع مشاعر الخوف وعدم الثقة المتبادلة بين الجهتين من خلال إشاعة ثقافة التعايش المشترك والتأكيد على الأمثلة التاريخية التي شهدت تعاوناً وتكاتفاً هذه المكونات في مواجهة المخاطر أو الأزمات التي مر بها المجتمع .

وكل ما يأمله الباحث ان تكون هنالك رؤية مشتركة غير متحزبة او متمذهبة لصالح عملية اصلاح الاوضاع السياسية والاجتماعية في العراق وبالشكل الذي يرسم معالم هوية عراقية متكاملة ومنفتحة على آفاق تبعد عن العراق شبح الحروب الاهلية وتخلص الثقافة السياسية العراقية من هيمنة تراث القرية الحاكمة والحزب الواحد .

بنية الدولة العربية وأزماتها

ولعل من المناسب ان يبتدأ البحث بدراسة تاريخية تتعلق بواقع الدولة العربية المعاصرة وكيفية تشكلها ومن ثم التطرق لأبرز الازمات التي واجهتها من اجل فهم ما وصلت اليه من اخفاقات في العصر الحديث ومن ثم تداعي بنائها في أكثر من بلدٍ عربي.

ولعل من المناسب القول ان الازمات التي واجهتها الانظمة السياسية العربية هي في واقع الامر ازمات تكاد تكون مشتركة الامر الذي يفسر تقارب الاحداث وتشابهها في أكثر من عاصمة عربية وما تمخضت عنها الاحداث بعد سقوط الانظمة السياسية كما بينت الشعارات التي رفعت اثناء الاحتجاجات عن تشابه في الملامح الاساسية التي تخص البناء النظمي السياسي العربي.

ولعل اولى هذه الازمات هي ازمة الهوية وهي الازمة المتعلقة بعملية خلق وتكوين الشعور المشترك بين ابناء المجتمع الواحد وتوجيه ولاءاتهم اساسا نحو الدولة الوطنية وليس للوحدات الاجتماعية الفرعية العرقية او الدينية او المذهبية، وهو ما يتحدد من خلال سيادة الاحساس بالمواطنة والانتماء إلى هوية وطنية موحدة بين ابناء الوطن الواحد. (١)

ومن المعروف ان هنالك ضرورة بالنسبة لكل مجتمعٍ بشري سواء كان منظماً في دولةٍ او اقل من هوية تتعرف بها الكثرة الفاعلة على ذاتها المجتمعية وتحدد من خلالها ولائها للمجتمع–الاغلبية او نكوصها عنه او تجاوزها اياه– الاقلية. (٢)

ولقد تشكلت الدول العربية في بدايات القرن العشرين على اساس كونها بداية لمشروع وحدوي يضم كافة البلدان العربية ولكنها في واقع الامر تداعت في بنيتها الخاص بهويتها القومية الى التراجع إلى مواقع خلفية ولاسيما بعد حرب حزيران في العام ١٩٦٧ واندلاع الحرب الاهلية اللبنانية ((١٩٧٥–١٩٩٠))، الامر الذي جعل الهوية القطرية وهي الهوية التي تفتقد لشرعية التاريخ ورؤية المستقبل تتداعى وتتهاوى بسرعةٍ مذهلة ليفجر سقوطها او بسببه ولاءات ما دون القطرية او الوطنية الى الحد الذي وصلت فيه الاوضاع في بعض البلدان العربية ومنها تلك التي كانت تُحكم بالايدلوجيات القومية الى مستوى من ((الذبح على الهوية)) من خلال تفجر الولاءات المذهبية والعرقية وهو ما حصل في العراق ويحصل في سوريا ومصر. (٣)

ولو سعت السلطات الحاكمة منذ تأسيس الدولة العربية المعاصرة، ولاسيما بعد الحرب العالمية الأولى، الى إحترام الهويّات الفرعية في إطار مواطنة متكافئة ومساواة تامة، لما لجأت التيارات الأشد تعصباً للتنكر إلى الهويّة الجامعة، مع حقها في التمسك بخصوصيتها وهويتها الفرعية، والأمر يصل إلى هذه الدرجة، بل أشدّ منها هو ما حصل في جنوب السودان، بعد استفتاء نال بموجبه الجنوبيون على أكثر من ٩٨% من الأصوات تأييداً للانفصال والاستقلال. ولو أجرينا أي استفتاء في كردستان العراق وفي ظروف طبيعية وسلمية، فستكون النسبة كبيرة لمصلحة دولة مستقلة.

ولا تفترق ازمة الشرعية عن ازمة الهوية في كونها واحدة من الازمات التي واجهت وتواجه الانظمة السياسية العربية، وتدور ازمة الشرعية بشكلٍ اساسي في تحقيق الاتفاق والوصول إلى القبول العام بالسلطة السياسية القائمة والاعتراف بشرعيتها والرضى عنها عبر اقتناع المحكومين بالسند والمبرر الذي تعتمد عليه هذه السلطة في تفسير احتكارها لحق اصدار القوانين وادارة شؤون المجتمع الداخلية وعلاقاته الخارجية. (٤)

ولابد لأية حكومة او سلطة كي تعرض وجودها واستمراريتها من وجود قناعة مجتمعية بقبول هذه السلطة وبجدوى وجودها وبوجود الاسس الفكرية التي تبرر وجود السلطة واستمراريتها. ولقد تنوعت مصادر الشرعية للسلطات العربية بقدر تنوع هذه السلطات وتعددها فهنالك شرعية العائلة الحاكمة كما في دول الخليج وشبه جزيرة العرب والمغرب والاردن. وهنالك شرعية الاستقلال الوطني كما في تونس والجزائر او اقامة النظام الجمهوري واسقاط انظمة ملكية وصفت في وقتها بانها رجعية متهرئة كما في اليمن وليبيا وهنالك الشرعية الثورية التي تسوغ وجودها بالقيام بثورة وهو في واقع الامر انقلاب احدثت تحولات جذرية في المجتمع كما هو الحال مع النظام السابق في العراق وليبيا وسوريا والنظام المصري السابق والسودان. (٥)

وبطبيعة الحال حصل تراجع في درجة القبول بشرعية الانظمة السياسية العربية سواء تلك التي تستمد شرعيتها من الوراثة أو او انتزاع الاستقلال او القيام بثورة او انقلاب قلبت نظام الحكم السابق ولقد حصل مثل هذا التصدع بعد نكسة حزيران في العام ١٩٦٧ وبعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ بالنسبة لمقبولية الانظمة الثورية، ولقد كشفت سلسلة من الحوادث والاخفاقات التي رافقت مسيرة الانظمة العربية عن تقصير هذه

الانظمة في انجاز المهام الخاصة ببناء امة عصرية ولاسيما من خلال اعتماد الوسائل الديمقراطية وتوسيع المشاركة السياسية كواحدة من ابرز متطلبات قيام امة ودولة عصرية بكل ما في الكلمة من معنى ولقد اوهمت النسبة الغالبة من الشعوب العربية بان النظم السياسية القائمة مشغولة بإنجاز مهام رئيسة كبرى في بناء الدولة الحديثة وازالة اثار الاستعمار والسعي نحو تحقيق الوحدة العربية، وتأكيد الاستقلال الاقتصادي والسياسي والاخذ بأسباب التصنيع وإرساء قواعد العدالة الاجتماعية وبناء جيوش وطنية قومية قادرة على تحرير فلسطين وقد يبدو من التعسف القول بان هذه الانظمة قد أنجزت فعلاً ما كانت قد وعدت به فلم تحقق الاستقلال الاقتصادي بشكل كامل ولم تحقق التنمية اللازمة كما لم يتم بناء جيوش قادرة على صد العدوان الخارجي اذ لم تكن هذه الجيوش سوى اداة قمعية بيد الحاكم واسرته . (٦)

ولم يتم مع حدوث جملة من الانتكاسات التي شهدتها الساحة العربية وعلى مختلف المستويات بناء قاعدة متينة من الشرعية في كافة البلدان العربية مستندةً على الديمقراطية والتغيير السلمي للسلطة والمبني على وجود انتخابات نزيهة تستند على الاختيار الحر من لدن المواطنين، وعلى الرغم من حصول عدد كبير من الاستفتاءات والاقتراعات والانتخابات في عدد من البلدان العربية قبل ثورات ما يسمى بالربيع العربي ومنها العراق وسوريا ومصر وبطبيعة الحال فأن المواطنين في هذه البلدان لم يكونوا ليقتنعوا كما هو الحال مع المراقبين الاجانب بجدوى وشرعية هذه الانتخابات او اخذها على محمل الجد فقد كانت النتيجة معروفا سلفا ولم تكن لتقل باي حال عن ٩٩،٩%، ناهيك عن تمتع الرؤساء العرب بسمة التماثل والمماهاة مع شعوبهم ودولهم اذ بقيت هيمنة الحاكم وعبادته مسيطرة على الذهنية السياسية العربية ولعل الامثلة بهذا الشأن اكثر من ان تعد وتُحصى ولعل الامثلة الاقرب هي حالة رئيس النظام العراقي السابق والرئيس السوري السابق حافظ الاسد وسعى حسنى مبارك في سني حكمه الاخيرة الى محاولة لعب ذات الدور والسعي كذلك لتوريث الحكم والذي غدا سمة الجمهوريات العربية الاسرية يرتبط وبدرجةٍ كبيرة بمبدأ شخصنة السلطة وعبادتها كما يأتي كجزء من خشية الحكام المستبدين من انتقام شعوبهم من أسرهم بعد رحيلهم والذي كان غالبا ما يكون عن طريق الموت بشكل طبيعي او بوصفه جزءا من تصفية الحسابات داخل المؤسسة الحاكمة، ولا يخفى ان شيوع مبدأ عبادة الفرد الحاكم في الاوساط السياسية العربية تعيق ولدرجةٍ كبيرة التغيير المستمر في شكل السلطة ومحتوياتها بشكل دائم فالسلطة المشخصنة يصعب عليها التنازل واخلاء الساحة لغيرها . (٧)

ولقد اعتمدت النظم السياسية العربية للبقاء اطول مدة ممكنة في الحكم على واحد او اكثر من الاساليب الاتية: الابتزاز، والقمع، وبيع الاحلام، وسياسة التأزيم، اذ تقوم شرعية الابتزاز على اساس اثارة مخاوف الناس ضد اي منافسين في السلطة يرون في انفسهم او يمكن ان يرى الناس فيهم بديلا للنظم الحاكمة، ومن ثم استحالة وجود اي بدائل عملية للنظام القائم، فضلاً عن ان النظام الحاكم لم يكن ليسمح لمثل هذه البدائل ان تتبلور أو تظهر للوجود بل ان التفكير مجرد التفكير في اي بدائل للنظام كان ينطوي في واقع الامر على كارثة محققة. (٨)

ولقد لجأت الانظمة السياسية العربية إلى العنف وان بدرجات متفاوتة في مواجهة معارضيها سواء لاحتوائهم او ارهابهم او تصفيتهم ولا تقتصر التصفية الجسدية على المعارضين فقط بل تشمل افراداً من النخبة الحاكمة نفسها وفي حالة بروز اي خلاف بسيط يتم تضخيمه على انه مؤامرة لقلب نظام الحكم وهي غالبا ما تكون ذريعة لكي يبادر النظام إلى عقد محاكمات جماعية لخصومه واصدار أحكام مُشددة بحقهم فضلا عن ان القتل الجماعي لمن يتصور انهم سينقلبون عليه في المستقبل، مما كان يبقي المعارضة المُنظمة في حالة من عدم التوازن وهو أيضاً يعمد على القاء الرعب في نفوس الاشخاص الذين يتوقع ان ينشقوا عليه، وهو بذلك اي النظام يشتري عنصر الزمن لإطالة عمر وامتيازات النخبة الحاكمة. (٩)

كما عمدت الانظمة الحاكمة العربية إلى احاطة انجازاتها البسيطة اصلا مقارنة بإخفاقاتها بهالات من التضخيم والتزويق، وتستخدم في كل الاحوال كذريعة لبيع المزيد من أحلام العظمة الوطنية والرخاء الذي سوف يسود، وقد تشمل سياسة بيع الاحلام هذه وعدا بتطبيق ديمقراطية حقيقية في وقت ما يخبئه ويخبئه ضمير المستقبل كما تعمد معظم الانظمة الحاكمة العربية إلى افتعال ازمات داخلية وخارجية بغية الهاء المواطنين عن المشاكل الحقيقية التي يعانون منها ولعل ازمات الحدود من أبرز الازمات التي عمدت لافتعالها الانظمة العربية. وفي ضوء أزمة الشرعية انتشرت في صفوف الشعوب العربية مشاعر الشك واللامبالاة والسخط الاجتماعي ويتخذ مثل هذا السخط اشكالا متعددة عبرت عنها خلال موجة الاحتجاجات التي سادت البلدان العربية. (١٠) وبذا يمكن القول ان الانظمة العربية كانت تعاني من تراجع في شرعيتها سواء اكانت انظمة ملكية ام جمهورية. وكان لابد من تأكل الشرعية هذا ان يفضي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي ويطرح بالتالي موجة من السخط الذي شاهدنا أثاره في معظم الحركات الاحتجاجية العربية والتي أطاحت بالأنظمة القائمة.

وتأتي ازمة التوزيع بوصفها واحدة من أهم وابرز أزمات الدولة القطرية العربية، وازمة التوزيع تعني حصول اختلاف في نسب واساليب الموارد والثروات والخدمات على وحدات المجتمع وافراده وهي تبرز عادة حينما يستأثر عدد قليل من الافراد بثروات المجتمع وموارده وتُحرم الغالبية العظمى منها بل وأحيانا حتى من الحصول على ما يكفي لسد الحاجات الضرورية لاستمرار الحياة. (١١)

وبطبيعة الحال لا يمكن عد ازمة التوزيع في المجتمع العربي ازمة حديثة العهد ذلك ان المجتمع العربي قد ظل لحقبة تمتد لعشرة قرون مُنقسماً بصورة عامة إلى طبقتين اثنتين وكانت الطبقة العليا والتي تألفت من نسبة مئوية صغيرة من مجموع السكان تشمل نخبة قد تمثل الخلافة او السلطنة او الامارة في العهود السابقة كما تضم من يرتبط بهذه النخبة الحاكمة من ممثلين في الاقاليم، وهنالك كبار قادة الجيش وعلماء الدين والقضاة والطبقة العليا من الموالين للحكومة من ارباب الدواوين فقد كانت تمثل الغالبية العظمى من السكان، إذ كانت مكونة من ارباب الحرف في المدن والفلاحين في الارياف. ولقد شهد القرن التاسع عشر وبصورة ادق منتصف هذا القرن وحتى منتصف القرن العشرين بداية تشكيل ملامح طبقة برجوازية جديدة على ان هذه البرجوازية كانت برجوازية عقارية وقد تكونت من خليط من ابناء واحفاد العائلات الاقطاعية وكبار التجار والمالكين العقاريين خلال العهود العثمانية كما ضمت ايضاً العائلات العقارية التجارية التي نمت وترعرعت في عهود الاحتلال وضمت البرجوازيين الصغار الذين اثروا في عهد الاستقلال. ويرتبط نشاط البرجوازية الوليدة هذه بالميادين غير الانتاجية اي العقارات كالاراضي والمباني، ولقد نشطت هذه الطبقة في الاستيراد والتصدير وتوظيف الاموال في الخارج والى حد قليل في الداخل وفي قطاع الخدمات. (١٢) ولقد تميزت هذه الفئة بتحصيل التعليم المدني الحديث، وتبني نظرة عصرية للامور، وعلى الوتيرة نفسها تشكلت طبقة عاملة جديدة نمت باطراد وقد استمدت اصولها او نواتها الجنينية من اصلاب ارباب الحرف والبضائع في المدن والذين لم يعد في مقدرتهم التنافس مع السلع الاجنبية والتي انتجت بكميات رهيبة والتي غزت الاسواق العربية كما أدت الزيادة السكانية المطردة والنظام الاقطاعي لحيازة الاراضي وتفتيت الملكيات الصغيرة إلى دفع اعداد متزايدة من الريفيين المعدومين نزوحاً إلى المدن العربية مما أضاف إلى اعداد الطبقة العاملة الجديدة في المناطق الحضرية. (١٣)

كما ان هنالك طبقة الفلاحين المعدمين وشبه المعدمين فضلاً عن العمال الزراعيين وعمال المدن، وهم الطبقة الاسوأ حالاً، وذلك لانهم خارج الطبقات والفئات المستقرة، ولأنهم يعانون الفقر المدقع والاستغلال البشع ويعيشون ظروف البطالة الدائمة والمقنعة، ويعملون باجر يومي، ودون اي عقود او ضمان اجتماعي. (١٤) والهجرة من الريف للمدينة بحد ذاتها هي في واقع الامر صورة من صور إشكاليات ازمة التوزيع والتي تدفع بعددٍ كبير من الفلاحين للهجرة إلى المدن والتي هي بدورها غير قادرة من حيث مستوى ومعدل تطورها الاقتصادي على تأمين عمل ومستوى لائق من العيش للنازحين اليها . كما ان عجز المدن عن استيعاب المهاجرين الجدد في سوق العمل يؤدي بالضرورة إلى انتشار البطالة وتدني لمستويات المعيشة وخصوصاً بالنسبة للمهاجرين الجدد . (١٥)

والواقع ان أزمة التوزيع تدور في معظم المجتمعات العربية في ظل حلقة مفرغة ففي الوقت الذي تصرف به مبالغ طائلة في خزينة الدولة على الاحتفالات والاستعراضات بغية اضفاء مظاهر شكلية براقة على السلطة توحي للقادمين والمتتبعين إن المجتمع يعيش نوعاً من التقدم او الرفاهية في مستوى العيش كما كان يحصل مع حالة النظام السابق في العراق اذ كان يلاحظ الزائر القصور الرئاسية حجم الرفاهية والفخامة والاموال التي انفقت من أجل تشييد هذه القصور في مقابل عدم تشييد مجمعات سكنية ملائمة لسكن الالاف من العوائل العراقية المشردة . وبطبيعة الحال لا يتمتع بمستوى من الرفاهية الا المتنفذون في السلطة والمتزلفون اليهم من الكتاب الذين يسخرون معرفتهم وامكانياتهم العلمية لخدمة السلطة المسيطرة، ومحاولة تأصيل سياستها وأيدولوجيتها القمعية وترسيخ مفاهيمها ومحاولة اضفاء الشرعية على نظامها . (١٦)

لا تنفك ازمة المشاركة عن كونها ازمة مرتبطة وبشكل اساسي بأزمة الشرعية وازمة المشاركة تتلخص بكونها ازمة ناجمة عن التزايد المستمر في عدد الراغبين بالمشاركة في عملية رسم السياسات وصنع القرارات وباقي الفعاليات السياسية بكل ما يلقيه ذلك من اعباء على كاهل النظام السياسي والذي يفترض ان يكيف سياساته وفلسفته وقوانينه وإجراءاته ومؤسساته لاستيعاب هذه الرغبة والاستجابة لها دون الاخلال بسلطاته وادواره أو تعريض اجهزته ومؤسساته لأي خطر او تهديد والواقع ان ازمة المشاركة لم تكن لتقتصر على الانظمة السياسية العربية بل تشمل أيضاً أنظمة سياسية متقدمة والواقع ان ازمة المشاركة لا

تفترق عن القول بانها ازمة الديمقراطية فما دامت الديمقراطية تشير الى كونها تمثل حالة التوسع في دائرة الحقوق السياسية والاجتماعية ونقل لقوة التأثير وصنع القرارات إلى اكثر الدوائر الشعبية اتساعاً ودفع هذه الاوساط نحو مشاركة فاعلة وحقيقية في رسم السياسات واتخاذ القرارات وتنفيذها كما تعني المشاركة اشتراك اعداد غفيرة من المواطنين في الحياة السياسية كما تعني صدور القرارات العليا طبقاً للأجماع الشعبي ولهذا تطلب الامر ظهور التمثيل النيابي ونظم الانتخابات والاستفتاء والاستعانة بالخبراء وقد مهد كل ذلك الدعامة الاساسية لقيام واستمرار الدولة الديمقراطية الحديثة، وبذلك تأكدت مسالة ترادفها مع الديمقراطية من حيث انها تعني "حكم الشعب من الشعب وللشعب"، فهي ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح للأفراد، وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة للبلاد وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصنعها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها واطلاق قواها بما يحقق اهدافها. (١٧)

ولقد جاءت الدساتير العربية السابقة واللاحقة لتؤكد في فقرات طويلة منها حق الشعب في الانتخابات والتمثيل وحق الاقتراع، ولكن المحتوى((الديمقراطي)) الموجود في هذه الدساتير لا يتناسب بالضرورة مع الواقع الموضوعي، فقد ظلت ابرز هذه الحقوق مصادرة، إذ لم يكن تبني الديمقراطية في الدساتير العربية إلا كواجهة لهذه الدول ولاسيما في الحقبة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية في المحافل الدولية على اعتبار ان تبني الديمقراطية يُعد بمثابة جزءٍ متمم للسيادة، ومن أجل ان تحقق ذلك كان عليها ان تتبنى الديمقراطية لتبدو مقبولة من لدن غالبية الدول المُمثلة بالمنظمات الدولية ولاسيما الدول العظمى التي كانت تتبنى النظام الديمقراطي فضلا عن الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية ولاسيما الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قد اتخذت من الدفاع عن الديمقراطية شعاراً لها في الدفاع في حربها ضد النازية في المانيا والفاشية في ايطاليا والنظام الامبراطوري في اليابان، ولا ينكر ما تشكله وشكلته هذه الدول من نماذج طليعية في للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، كما ان تقدمها هذا كان بمثابة مصدر هيبة بالنسبة لها. وكثيرا ما عُزي هذا التقدم إلى تبنيها الديمقراطية والليبرالية في دساتيرها، فالدول العربية بحكم رغبتها في تقليد الدول الاوربية في تقدمها الاقتصادي والسياسي والفكري والاجتماعي، وبحكم رغبتها في التمتع في الهيبة التي تتمتع بها الدول الاوربية راحت تأخذ بقيمها الليبرالية والديمقراطية، على أساس انها السبيل المؤدي لذلك. (١٨)

ولابد من التذكير بان مثل هذه النزعة كانت قد تكونت في بدايات مراحل استقلال الدول العربية الا انها سرعان ما تراجعت مع هيمنة التيارات القومية والمؤطرة بالاطار العسكري على مقاليد الحكم في عدد من عواصم القرار العربي وسعيها للتشبه بنظام الحزب الواحد في الدول الاشتراكية والشيوعية وكذلك كانت هذه النخب العسكرية معجبة وبنحو ما بأساليب الحكم النازي والفاشي من زاوية اقامة نظام شمولي تكون فيه الهيمنة على كافة مقاليد الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد لصالح حزب واحد يتم تسميته حينا بالحزب القائد او الحزب الطليعي او اللجان الشعبية كما في النماذج العراقية والسورية والليبية.

ولابد من التأكيد على حقيقة اساسية تتعلق ببنية وتراث الدولة في العالم العربي والتي جعلتها وتجعلها عصية في معظم الاحوال على التغيير الديمقراطي والسلمي للسلطة ذلك ان تراثها يختلط فيه ما هو تاريخي وكلاسيكي بما هو حديث ومعاصر وسوف نتعرف في المطلب التالي على أبرز الارث الخاص بالدولة العربية والتي جعلها ولقرون طوال عصية على التغيير.

لابد من التأكيد على ان بنية الدولة العربية قد خضعت ومنذ بدايات تشكل ملاح دولة العرب في التاريخ الانساني لجملة من المؤثرات التي لم تكن في معظم الاحوال على توافق مع حالة من تقبل الاخر او امكانية بناء دولة منفتحة يتم فيها الانتقال السلس والسلمي للسلطة. وعلى الرغم من ان الحالة العربية هذه كانت مشابهة لحالة شعوب وامم اخرى لكن تبدو الحالة العربية وكأنها اتخذت حالة من الافتراق والاستعصاء على تبديل منظومتها الفكرية والمسلكية الخاصة بالتعامل بين الحاكم والمحكوم، وفي كيفية ادارة وتوزيع الموارد وفي تنظيم حالة الخلافات بدون اراقة للدماء. ويبدو ان الالية التي استندت عليها الانظمة العربية كانت مبنية على ثلاثية ازلية هي الابتزاز والفساد والقمع.

الواقع ان هنالك جملة من الظروف الموضوعية والذاتية والتي أفضت لمثل هذه النتيجة ولعل اهمها:

بناء الدولة العربية والمرتكزات التي تستند اليها

لا يمكن عزل الدولة العربية التي تشكلت في مطلع القرن العشرين ومنتصفه عن ثلاثة مؤثرات اساسية تكاد تشترك فيها كل الدول العربية وان اختلفت تجاربها التاريخية ولعل اولى هذه المؤثرات يتأتى من التراث السياسي الموجود قبل الاسلام ومن ثم التراث السياسي في العهود الاسلامية المختلفة والتراث العثماني وما خلفه من هياكل لازالت موجودة في المؤسسة السياسية العربية.

لقد ترك التراث الجاهلي الذي سبق العصور الاسلامية جملة من المؤثرات التي لم تكن لتنسلخ عنها الشخصية العربية والتجربة السياسية العربية في عهودها الحديثة فكان هنالك مبدأ وراثة الزعامة في القبيلة والتي ورثته التجربة السياسية الاسلامية ومن ثم امتد في العصور الحديثة ليتحول إلى تجربة تلازم الانظمة الجمهورية والتي يفترض ان تكون مستندة الى مبدأ السيادة الشعبية فاذا بها تتحول الى انظمة تشابه الانظمة الملكية في كل شيء باستثناء تسميتها الرسمية.

ومما اقترن بالتجربة السياسية العربية وكان مستمدا من التجربة التي سبقت العهود الاسلامية تجربة الطاعة المقرونة بالولاء الاعمى في بعض الاحيان للقبيلة واعرافها بغض النظر عن صواب أو عدم صواب موقفها . وامتد مثل هذا الموقف في التاريخ الحديث والمعاصر بالنسبة للأحزاب والتي تقولبت وأضحت في بعض الاحيان بمثابة تجسيد للقبيلة العربية بما تحمله من مميزات سلبية في اغلب الاحيان دون التأثر بالمزايا الايجابية. (١٩)

واما في العصر الاسلامي فرغم المزايا الايجابية نسبياً والتي مثلت العهد الاسلامي الاول فان مثل هذه المزايا الإيجابية سرعان ما تراجعت مع هيمنة الاسر الحاكمة على مقاليد الحكم في الاسلام وتشييدها امبراطوريات تقوم على التسلط والهيمنة الاسرية المقيتة وتم ابتداع نظام الحق الالهي والذي استمده العرب من تجارب سياسية لأمم سالفة تم فتح اراضيها كالدولة الفارسية والامبراطورية البيزنطية (٢٠) فرويداً رويداً أضحت الطاعة للخليفة والذي كان امويا ثم عباسيا وبعد ذلك عثمانيا بمثابة طاعة لله فالخلفاء هم الذين ينفذون شرع الله وشرعته في الدفاع عن البلاد والعدل بين العباد، اما من عصاهم فقد أضاع نصيبه من هذا الانتظام الكوني والاجر الالهي وعصى ربه وخسر دنياه واخرته وكان ممن غلبت عليه الشقوة. (٢١) وهيمنت في هذه الحقب أخلاق الطاعة والطاعة العمياء والاستبداد والاتكالية والانعزالية، في احيانٍ كثيرة بدلا عن اخلاق التفكير والعمل والتحليل المنطقي.

ولم تفلح جهود التنوير في العصر الحديث والتي ابتدأت في ازمنة مختلفة في البلدان العربية من القضاء على تراكمات كثيرة خلفتها العصور الوسطى في الممارسة السياسية العربية ولاسيما على صعيد تقبل الاخر سياسيا او فكريا بل وصل الامر في نهايات القرن العشرين إلى حالة من الانغلاق الفكري في بعض العواصم العربية التي كانت تعد في يوم ما من معاقل النهضة العربية الحديثة.

ولقد دفعت كل هذه التراكمات السياسية والاجتماعية وبذور الاخفاق الاقتصادي والتبعية للخارج وانهيار منظومات القيم الاجتماعية والخلقية في معظم العواصم العربية ونزعة الحكام للتوريث والتمديد طويل الامد الى اندلاع بذور الثورة والاحتجاجات، وقد حانت لحظة الانفجار المثيرة للدهشة حد "المفاجأة"، يوم أحرق الشاب التونسي محمد بوعزيزي نفسه في تلك المدينة النائية "سيدي بوزيد" فانتقلت الشرارة وسرت مثل النار في الهشيم، وكما يقول ماوتسي تونغ ((يكفي شرارة واحدة لكي يشتعل السهل كلّه)) .(٢٢)

لقد انتقل الخوف من المحكومين، إلى الحاكم، فلم يعد هناك ما يخيف الشعب بعد أن عملت آلة القتل ما عملته، بالشعب الأعزل، وعندها لم يعد الموت مرعباً، في حين أصبح هذا الموت يخيف الحاكم الذي أخذ بالتراجع خطوة بعد أخرى، وتصريحاً بعد تلميح، وإجراءً بعد آخر، وهنا اختلت موازين القوى لصالح المحكومين في حين ظلّ الحاكم يبحث عن "ملاذ" عسى أن ينفذ بجلده، فقد وجده زين العابدين بن علي في الرحيل، وفي حالة محمد حسني مبارك كان بالتنازل بعد تطمينات من الجيش، الذي كان الخطوة الانتقالية للسلطة في البلدين، أما في حالة القذافي فقد لاذ بالفرار، لكنه لم يتمكن من النجاة واضطر علي عبدالله صالح إلى التوقيع على المبادرة الخليجية لنقل السلطة بعد مماطلة دامت نحو ثمانية أشهر، في حين ظل بشار الأسد متمسكاً بالسلطة، مثلما ظلّت التظاهرات الشعبية مستمرة ودون انقطاع، ودخلت الأزمة السورية مرحلة جديدة وخطيرة حين بدأ مسلسل العقوبات من جانب جامعة الدول العربية، الأمر الذي سيساعد في تدويل المسألة السورية، ولاسيما إذا عُرضت على مجلس الأمن الدولي .(٢٣)

ولعل أهم المشتركات للثورات العربية تتلخص بالمطالبة بالحريات والكرامة الانسانية ومحاربة الفساد المالي والإداري المستشري، ولاسيما تماهي السلطة مع المال. وكانت تقارير التنمية البشرية لسنوات قد شخّصت الحال بهدر الحريات والنقص الفادح في المعرفة والافتئات على حقوق الأقليات وعدم مساواة المرأة بالرجل، وتلك القضايا شكّلت المشهد الذي يكاد يكون مشتركاً للوضع العربي.

والواقع ان ما حصل في عدد كبير من البلدان العربية لم يكن ليشكل مفاجأة إذاً ما حدث من انفجارات مدوية حتى وإن كانت سلمية، وإن اتخذت بعضها أبعاداً عنفيه، كما لم تكن نبوءة، ولاسيما وواقع الحال ينذر باستحالة الاستمرار ودوام الحال، وإذا لم يكن في البلدان العربية عشية الاحتجاجات الشعبية ما يشير

أو حتى يوحي في بعضها أن الذي حدث سيحدث، وبدت وكأنها أقرب إلى الاستعصاء أو الاستثناء أو حتى انسداد الآفاق، في حين كان العالم يراكم خبرات وتجارب على هذا الصعيد، لكن التراكم التدريجي وصل ذروته، فانفجر الوضع في بعض البلدان وتأخّر في أخرى، لكنها لا يمكن أن تكون بعيدة عن دائرة التأثير وبادرت بعض البلدان لاتخاذ خطوات دستورية (المغرب والأردن) وأخرى اقتصادية (المملكة العربية السعودية وعمان) وغيرها، لكي تتفادى التوتر والاحتقان وتؤجل عملية الانفجار حتى حين. (٢٤)

والواقع ان ما حصل في البلدان العربية انما هو جزء من قانون للتطور التاريخي العالمي، فقد حصل في أوروبا الغربية حين استكملت تطورها الديمقراطي، بالقضاء على نظام سالازار الدكتاتوري والتوجه نحو التحول الديمقراطي في البرتغال (١٩٧٤-١٩٧٥) وتم التخلص من دكتاتورية فرانسيسكو فرانكو في إسبانيا وكذلك في اليونان في أواسط السبعينات ضمن مسار ديمقراطي تدرجي، بإعداد دستور توافقي وإجراء انتخابات في إطار التعددية والتنوّع والاعتراف بالحقوق المدنية والسياسية.

وجاءت الموجة الثانية للتغيير في أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينات بالتواصل، لاسيما عندما سارت عملية التحوّل سلمياً في بولونيا وهنغاريا وإلى حد ما في تشيكوسلوفاكيا ولاسيما في مرحلتها الأخيرة، في حين اتجهت عملية التحوّل نحو القطيعة في ألمانيا الديمقراطية، التي التحقت بألمانيا الاتحادية في إطار وحدة ألمانية في العام ١٩٩٠. ولعل موجة التحوّل الديمقراطي الثانية امتدت إلى الكثير من دول أمريكا اللاتينية. (٢٥)

ولكن موجة التغيير وهيكلة الانظمة السياسية لتمتد للحدود العربية وذلك لأسباب متعددة، منها عدم استعداد القوى الدولية لاستيعاب عملية التغيير ولوجود النفط، مع عدم التيقّن بإمكانية تأمين استمرار الاستحواذ عليه واستثماره بما يؤمن مصالحها، وقرب المنطقة من إيران وبما يمكن ان يوفره التغيير من تدخل ايراني محتمل قد يُفضي إلى زعزعة بنى الاستقرار التي فرضها الغرب في المنطقة بعد نهاية الحرب العراقية الايرانية وبعد حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١، ناهيك عن وجود "إسرائيل".

وبالتالي لم تعد المنطقة العربية استثناءً أو استعصاءً أو شذوذاً على قانون التطور التاريخي العالمي، فقد وصلت إليها موجة التغيير حتى وإن تأخرت، وكانت موجة التطور هذه عبارة عن تراكمات طويلة

الأمد ، ولكن هذه المرّة مع بيئة دولية مشجعة، من دون أن يعني أن الأمر صناعة خارجية، بل كانت تعبيراً عن ظلم واستبداد طال أمده واستشرت مفاصله مع اختلال في توزيع الثروة وزيادة نسبة الفقر، لدرجة أن نسبة كبيرة من العرب هم دون خط الفقر، وقد تتوافر هذه النسبة حتى في بلدان نفطية غنية، وما زالت نسبة الامية في المنطقة العربية هي الارفع قياساً ببيئات اخرى فقد زادت خلال مطلع الالفية الثالثة حتى زادت على (٧٠) مليون عربي أمي .[٢٦]

ولابد من القول إن عملية التطور هي عملية أصيلة ولا يمكن صنعها أو زرعها في بيئة غير مناسبة وفي أجواء غير صحية، وإلّا فإن الثورات تموت وتتحول إلى ضدها ، فلكل تربة كيمياء خاصة، وإن كان هناك مشتركات، وعلاقة جدلية بين الداخل والخارج. ولا يمكن بأي حال من الاحوال أن تنجح ثورة في العالم من دون وجود مثل هذه الجدلية على مرّ التاريخ، وإن اختلفت موازين القوى، خصوصاً ونحن نتحدث في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وفي ظل العولمة وثورة الاتصالات والطفرة الرقمية، ولقد لعب الاعلام بوسائله المختلفة دوراً كبيراً في عملية الاحتجاج والتغيير، ولعله كان السبب الرئيسي او أحد الاسباب الرئيسة في انجاح الثورات والاحتجاجات .

إن عملية التغيير والتي طالت واعتقد انها سوف تطول معظم الانظمة السياسية العربية، ستطرح الكثير من القضايا على السطح مثل الموقف من الأقليات والتنوّع الثقافي، ولاسيما الديني والطائفي والاثني ، ولعل الانظمة الديكتاتورية العربية كانت تراهن على بقائها واستمراها في الحكم بكونها صمام الأمان في مواجهة اي نزعات تدعو للانشقاق الديني او العرقي وكانت تسعى إلى ضمان بقائها واستمرار اليات حكمها من إثارة المخاوف بين المكونات المجتمعية في بلادها والاعتماد على جهة معينة دون اخرى بغية زرع الشقاق وجعل هذه الفئة تعتمد في وجودها على بقاء النظام وتسعى جاهدة لاستمراره والبقاء عليه لان في بقائه ما يُماثل ديمومتها وضمان مصالحها الضيقة .[٢٧]

ولعل مثل هذا الأمر سيطُرح على شكل أسئلة: هل الدولة الديمقراطية المنشودة ستكون دولة بسيطة أم مركبة ؟ أي دولة مركزية أو لا مركزية وحتى فيدرالية، بتوزيع الصلاحيات بين السلطات الاتحادية وبين السلطات المحلية، علماً بأن هناك تشوشاً والتباساً بين مفهوم الفيدرالية وغيره من المفاهيم التي قد تصل إلى

الانفصال أو التقسيم بشكل مباشر أو غير مباشر وبين مفهوم الفيدرالية الإداري والقانوني، الأمر الذي يحتاج إلى فضّ الاشتباك وتحديد المفاهيم وتوضيح ذلك بما لا يؤدي إلى الإساءة إلى النظام الفيدرالي المتطور الذي يعيش في ظلّه أكثر من (٤٠%) من سكان العالم، ونحو (٢٥) بلداً كبيراً ومؤثراً، وبما يعزز من المسار الديمقراطي بحيث لا يؤدي إلى تفتيت الكيانات القائمة بدعوى رفض المركزية التي تحمل صورة مشوّهة عنها مثلما هي أنظمة العديد من البلدان العربية، كما لا ينبغي أن يكون مبرراً أو ذريعة لتفتيت دول المنطقة.

الخاتمـــة

ولابد لنا هنا ان نأخذ مدى الفائدة المتوخاة التي يمكن للتجربة العراقية ان تجنيها من وراء التغييرات الاقليمية التي شهدتها المنطقة منذ أكثر من عام مضى، ولعل هذه التغييرات التي صدعت اركان النظام العربي التقليدي قد رسمت جملة من المؤشرات من الممكن ان يستفيد منها صانع القرار العراقي لو أحسن قراءة جملة من الظروف واجاد استخدام عدد من الادوات التي غدت ممكنة الاستخدام في ظل نظام اقليمي قابل للتطويع.

ولابد من التذكير بان النظام الاقليمي قام في واقع الامر على تحالف وثيق او ترابط تباعدت حينا وعادت وانتظمت حيناً اخر اسسه ومرتكزاته بين ثلاث دول هي مصر والسعودية وسوريا، ولقد عمل هذا التحالف على إبعاد العراق عن الدور الذي يفترض ان يقوم به في المنطقة، كما مالئ النظام السابق بعض دول هذه المنظومة في الابتعاد عن المصالح الاستراتيجية العراقية من خلال الانشغال بحروب بالوكالة عن سائر دول المنطقة أفضت إلى عزلة العراق وتداعي مكانته ودوره الذي كان يتمتع به في بدايات التأسيس للعمل العربي المشترك. ومن ثم فان امكانية ان يتأثر العراق الجديد بالأحداث التي جرت في المنطقة العربية تتجلى بعدة من النقاط لعل اهمها:

١. تبدو التجربة الديمقراطية العراقية وقد قطعت شوطاً وئيدا يمكنه معها ان تقف على قدميها في مقابل بداية الاحتكام لهذه التجربة في عدة من البلدان العربية التي شهدت موجات الاحتجاج والثورة.
٢. اضحت قضايا مثل الحريات العامة وحقوق الفرد وحقوق المرأة والاقليات الدينية والمذهبية تشغل الرأي العام العربي في أكثر من بلد شهد موجة من الاحتجاجات وبالتالي لم تعد قضية الصراع الطائفي الموجود في العراق لتشغل بال الراي العام العربي بالشكل الذي كانت عليه في مطلع التغيير السياسي في بغداد غداة الاطاحة بنظام حكم صدام حسين.

٣. تم النظر للعراق بعد العام ٢٠٠٣ على انه بؤرة لتجمع العناصر الارهابية او ما يصح بتسميته بدولةٍ اسيرة للإرهاب ليتحول شيئًا فشيئًا وبفعل سريان موجات الاحتجاج العربية إلى دولة أسرةٍ للإرهاب ولاسيما مع اتخاذ اسلوب الفعل بدلا عن رد الفعل ولإدراك نسبة كبيرة من العرب على مستوى القيادات أو الرأي العام العربي وكذلك الجماعات التي كانت تروج لإمكان عودة النظام السابق او نظام مماثل له ولكن بأقل حدة، وبطبيعة الحال أدت مجمل التغييرات التي طالت الهرم القيادي في الانظمة السياسية العربية إلى استحالة التفكير بمثل هذا الخيار أو احتمال العودة اليه.

٤. اثبتت التداعيات الخاصة بموجة الاحتجاجات العربية الى ان انشغال بعضٍ عواصم القرار العربي بمشاكلها الداخلية التي تبعت انهيار الانظمة السابقة قد فتحت الباب واسعا امام العراق لكي يلعب دوراً أكثر محورية في قيادة وتوجيه المسار العربي المشترك، ولقد كان اصرار عدد كبير من الدول العربية على انعقاد مؤتمر القمة العربية في بغداد عام ٢٠١٢ دليل بارز على رغبة العرب ولاسيما البلدان التي كانت ممانعة لان يأخذ العراق دوره المحوري في ضرورة ان يقوم العراق والذي بدا ان تجربته الديمقراطية قد أحرزت قدراً من السبق في توجيه بوصلة العمل العربي المشترك، ولقد توافقت مع هذه الرغبة مع رغبة المجتمع الدولي وقواه الفاعلة لأن تأخذ بغداد هذا الدور ولاسيما الامم المتحدة والولايات المتحدة.

٥. لا بد من القول ان ما تحتاجه التجربة السياسية العربية بشكل عام يقوم على ضرورة تحويل الايدلوجيا بمنحاها الاستاتيكي المنغلق الى براغماتية أو حقوق الحاكم الى حقوق الانسان والمواطن، والسلطات المطلقة الى سلطات مقيدة أوحكم القانون بدلا عن الاحكام الجاهزة والاوامر التنفيذية الصادرة من الهرم الاعلى للسلطة، وسن قاعدة التغيير السلمي والتداول السلس للسلطة بدلا عن حكم الاسرة والاستناد الى العصبيات القروية، وجعل حالة التوريث والاحتكار لكرسي الرئاسة الوثير مدى الحياة بمثابة القاعدة الاساسية في مؤسسات الحكم العربية التي طال عليه العهد بالاستبداد.

٦. يمكن للعراق في ظل التداعيات الامنية الخطيرة الموجودة في المنطقة ولاسيما مع بروز نذرٍ للحرب بين الغرب وإيران ان يلعب دورا وسيطاً في تقريب وجهات النظر ولاسيما من زاوية علاقاته المتينة بين الطرفين وإمكان التوصل لحلول وسيطة في اللحظة المناسبة.

المصادر والهوامش

١. علي عباس مراد، التنمية السياسية وأزمة المشاركة، محاولة في تحديد المفهوم، ضمن كتاب، مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث، جامعة بغداد، ١٩٩٠، ص:١٢٣

٢. علاء عبد الرزاق مطلك، ازمة الهوية في الفكر العربي المعاصر، بين الاصالة والمعاصرة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة لكلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص: ١٣٦

٣. نفس المصدر السابق، ص: 137

٤. د. سعد الدين ابراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥، ص:٢٦٥

٥. نفس المصدر السابق، ص:٢٦٥

٦. يلاحظ في عدد كبير من البلدان العربية والتي اطاحت بأنظمتها القمعية موجة الاحتجاجات الشعبية اعتماد الحاكم على دائرة ضيقة من المقربين اليه من افراد الاسرة الاخوة او الابناء او الاصهار في قيادة وتوجيه القوات المسلحة، وكان ذلك يعكس بطبيعة الحال عدم الثقة التي تميز علاقة الحاكم بالأجهزة السياسية والتي لم يكن لتمارس دورا او بعض القطاعات العسكرية التي تقبع خارج تأثير رجال الاسرة الحاكمة.

٧. جورج طرابيشي، الدولة القطرية والنظرية القومية، بيروت، دار الطليعة، شباط، ١٩٨٥، ص: ٨٩

8. Saad Eddin Ibrahim,News States Membership in the Arab World,Civil Society,Ibn Khaldun Center for Development,Cairo,1999,p2

٩. د سعد الدين ابراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩، ص:١٧٠

١٠. اجي علوش، الوحدة العربية، المشكلات والعوائق، الرباط، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، ١٩٩١، ص:٧٦

١١. سعد الدين ابراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد؛ مصدر سبق ذكره، ص: ٢٣٩

١٢. اجي علوش، الوحدة العربية، المشكلات والعوائق؛ مصدر سبق ذكره، ص:٧٧

١٣. كواكب صالح البيرماني، السكان والامن الغذائي في الوطن العربي، رسالة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الآداب، قسم الاجتماع، ١٩٩٢، ص:١١٠

١٤. نفس المصدر السابق، ص :٩١

١٥. نفس المصدر السابق، ص:٩٢

١٦. علاء عبد الرزاق، ازمة الهوية، مصدر سبق ذكره؛ ص147 :

١٧. نفس المصدر السابق

١٨. عبد الرضا الطعان، هل يمكن قيام ليبرالية حقيقية في الوطن العربي، المنار، ع((٦٧))، تموز ١٩٩٠ ص:٩٦

١٩. علاء عبد الرزاق، ازمة الهوية في الفكر العربي المعاصر، مصدر سبق ذكره؛ ٢٣٤

٢٠. رضوان السيد ، الجماعة والمجتمع والدولة، سلطة الأيدلوجيا في المجال العربي الاسلامي، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢ ٢٠٠٧، ص:٩٥

٢١. فس المصدر السابق، ص:٩٦

٢٢. عبد الحسين شعبان، اشكاليات ما بعد الربيع العربي، الحوار المتمدن، ع((٣٠٦٠٤، ٢٠١٢))

٢٣. نفس المصدر السابق،

٢٤. عبد الحسين شعبان، الهوية الوطنية والربيع العربي، الحوار المتمدن، ع((٣٦٣٩))، ٢٠١٢

٢٥. عبد الحسين شعبان، اشكاليات ما بعد الربيع العربي، مصدر سبق ذكره

٢٦. نفس المصدر السابق

٢٧. عبد الحسين شعبان، اشكاليات ما بعد الربيع العربي، مصدر سبق ذكره